دولـــة قطـــر
State of Qatar

بيان
دولة قطر

في اللجنة الرئيسية الثالثة– الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
يلقيه السيد خالد إبراهيم المنصوري
عضو وفد دولة قطر المشارك في

المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026

مقر الأمم المتحدة نيويورك
27 أبريل – 22 مايو 2026

السيد الرئيس،

في البداية نُهنئكم على اختياركم رئيســـاً لأعمال اللجنة الثالثة. ونُعرب عن انضمامنا إلى بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة قطر على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق أصيل غير القابل للتصرف للدول الأعضاء بموجب المادة الرابعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وأن هذه الاســتخدامات أصــبحت لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية المســتدامة وتعزيز التقدم الاقتصــادي والعلمي. ونؤكد على أهمية أن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السـلمية بشـكل مسـؤول وشـفاف ويلتزم بتدابير الضـمانات الشـاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتُثمِّن دولة قطر الدور المحوري الذي تضـــطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الدول النامية في تطوير قدراتها في مجال الاســـتخدامات الســـلمية للطاقة النووية. وتؤكد أن برامج التعاون الفني التي تقدمها الوكالة تمثل أداة أسـاسـية لنقل المعرفة وبناء القدرات وضمان الالتزام بأعلى معايير الأمان والأمن النوويين.

وفي هذا السـياق، تواصـل دولة قطر تعاونها الوثيق المؤسـسـي والتقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث حصلت دولة قطر على عضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدة دورات ســـابقة. كما أن هناك العديد من مشـــاريع التعاون في مجال الاسـتخدامات السـلمية للطاقة النووية بين دولة قطر والوكالة. وأن آخر نموذج التعاون شـــمل توقيع دولة قطر، ممثلة بصـــندوق قطر للتنمية، في 26 سبتمبر 2025 على اتفاقية شراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيمة 600 ألف دولار، لدعم مشـاريع التعاون التقني في مجال خدمات الطب الإشـعاعي في سـوريا، بما يُجسد التزام دولة قطر بالأهداف الإنسانية والتنموية.

ختاماً، **السيد الرئيس**، تؤكد دولة قطر أن ركيزة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ليست مجرد حق قانوني لكل دولة في استخدامها للأغراض السلمية وحقها في تحديد سياساتها الوطنية في مجال الطاقة، بل فرصة استراتيجية لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وأن الاستثمار في هذه الركيزة، في إطار من الشفافية والالتزام التام بتدابير الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يساهم في ترسيخ نظام عدم انتشار نووي أكثر مصداقية وتوازناً.

وشكراً.